ضمانات حقوق الإنسان في الإسلام :

بعد دراسة الضمانات الدستورية والقضائية لحماية حقوق الإفراد وحرياتهم وتبين لنا بأنها من الوسائل الناجحة التي لا يمكن الاستغناء عنها في صون هذه الحقوق والحريات من الانتهاكات التي تعرضت أليها على مر الزمن بقي علينا أن نتلمس دور الإسلام في حماية هذه الحقوق والحريات من خلال جملة من الضمانات فاقت في فاعليتها الضمانات السابقة بسبب اقترانها بجزاءين أحدهما دنيوي يتمثل في العقوبات الشرعية للفرد والسلطة عند الخروج على القانون الإسلامي وثانيهما جزاء أخروي متمثلا بما توعدت به نصوص القران الكريم والسنة النبوية كل من يخرج عن طاعة أحكام القانون الإسلامي بعكس الضمانات الدستورية والقضائية فهي تقترن فقط بجزاء دنيوي بحق من يخالف أحكام القانون الوضعي وبما أن الضمانات التي أوجدها الإسلام لصيانة حقوق الإفراد وحرياتهم كثيرة سوف نتناول منها .

١- إقرار مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع : وهو ما يميز النظام الإسلامي عن غيرة من الأنظمة الأخرى هو إقرار لمبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الإسلامي وبسبب ذلك فأن الإفراد والسلطة مسئولون عن تنفيذ القانون الإسلامي على أنفسهم ثم حمل غيرهم على تنفيذه كذلك فلا يستطيع الفرد المسلم أن ينفذ أحكام القانون الإسلامي ويتوقف عند هذا الحد بل أنه مسئول عن تنفيذ غيره لأحكام هذا القانون وقد تجسد مبدأ ثنائية المسؤولية في نصوص القران الكريم بقوله تعالى : (الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ)

وقد أكد السنة النبوية الشريفة هذا المبدأ في قوله (ص) (من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان) وخلاصة القول أن مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع الإسلامي يشكل ضمانة فاعلية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم اذ لا يستطيع أحد سواء أكان فردا مسلما او سلطة ان يتنصل عن واجبة بحجة انه غير مسؤول عن تنفيذ غيره لإحكام القانون الإسلامي هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن مبدأ ثنائية المسؤولية نال إجماع الفقهاء المسلمون وأصبح بمثابة الواجب على الأمة .

٢- الصفة الدينية للقانون الإسلامي: لا شك بأن الحقوق والحريات العامة في الإسلام أنما تستند على العقيدة الإسلامية الأمر الذي يجعلها تتصف بمميزات نابعة من طبيعة علاقة الانسان بالكون وبخالقة وبالهدف أو الغاية التي من أجلها خلق الإنسان واتي لن يبلغها الا من خلال الخضوع الاختياري لرب العالمين والتي تتجسد في اتساق سلوك الإنسان ونشاطه وتعامله مع الآخرين على وفق ما شرعه الله سبحانه وتعالى من أحكام تتصف بالكمال والشمول وتبتعد عن النقائض التي هي صفات البشر.

اهم المميزات التي تتصف بها الحقوق والحريات في الإسلام :-

١- أنها مستمدة من العقيدة الإسلامية فالقران الكريم والسنة النبوية الطاهرة هما المصدران الأصليان هذا القانون ومنهما يستمد أحكامه .

٢- أنها ليست هبة من ملك أو حاكم أو سلطة محلية أو منظمة دولية وإنما هي منح إلهية فرضتها الإرادة الربانية كجزء من نعم الله على خلقة.

٣- كما أنها تتسم بالعمومية لجميع المواطنين وليست حكرا على فئة معينة من الناس.
٤- ممارستها مقيدة بالمصلحة العامة وضرورة عدم التجاوز عليها وكل أنسأن مسؤول عنها بمفرده والأمة مسئولة عنها بالتضامن وهذا الأمر مرده إلى الصفة الدينية للقانون الإسلامي.
٥- أن هذه القواعد ذات الصفة الدينية تحظي بقدر كبير من الهيبة والقدسية والاحترام من قبل الإفراد الذين يشعرون بان الخروج عنها هو خروج عن الدين وان المسلم الحريص على دينه غيور علية ومن جهة أخرى فان شعائرهم يجب أن تحترم .
٦- تتمتع بصفة الدوام حيث لا تحتاج إلى تعديل أو تغيير كونها مستمدة من الحي الإلهي .
٧- صالح لكل زمان فهو لم يشرع لفترة زمنية معينة أو لجيل خاص وإنما هو صالح لكل زمان ومكان .
٨- يجمع القانون الإسلامي بين الاعتبار الديني والاعتبار القضائي وبين الجزاء الدنيوي والجزاء الأخروي.
٩- تزداد حقوق الإنسان سموا من الناحية العملية مع زيادة الورع والتقوى والخشية من الله والالتزام الدقيق بمبادئ الإسلام وتنفيذ أحكامه .

٣- وهناك بعض الأنظمة الإسلامية المصلحة للفرد والجماعة وأشخاص والسلطات الحاكمة : إلى جانب مبدأ ثنائية المسؤولية والصفة الدينية للقانون الإسلامي تنهض بعض الأنظمة الإسلامية التي من شأنها اصلاح الفرد والجماعة وأشخاص السلطات الحاكمة ومنها على سبيل المثال :

١- نظام العقيدة الإسلامية :أن نظام العقيدة الإسلامية الذي يقوم علية نظام المجتمع والدولة في الإسلام يشكل ضمانا ناجحا لحماية حقوق الإفراد وحرياتهم فهو يعرف الإنسان بخالقة عز وجل وصفاته القدسية ويحدد للمخلوق وظيفة تجاه الخالق وتجاه الحياة التي تعد بمثابة دار مؤقتة للامتحان في العمل وليس مكانا للهو والمتاع .

٢- نظام العبادات الإسلامية : لا يمكن نكران ما جاء به الإسلام من نظام مفصل للعبادات التي جعل بعضها على سبيل الفرائض كأركان الإسلام من شهادة وصلاة وزكاة وصيام وحج وغيرها وألزم الإنسان بتأديتها ووعدها بالأجر والثواب لقاء ذلك وتوعد تاركها بأشد العقاب بينما عد البعض الأخر من العبادات على سبيل النوافل التي يثاب من أداها أكثر من غيره وينجم عن العبادات أثار كبيرة على سلوك الإفراد والجماعة والحاكم آذ من خلالها يستقيم سلوك هذه الفئات الثلاث باتجاه التعاون على البر والتقوى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من الخصال الحميدة بقي أن نقول أن نظام العبادات الذي جاء به الإسلام كان نظاما شاملا عاما لكل مفاصل الحياة آذ نظم علاقة الإنسان بربه وما فيها من حقوق وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان وكل ما يصدر عن الإنسان من قول أو فعل أو تصرف أو ترك بما يرضي الله سبحانه ويتماشى مع حكمته التشريعية وبالتالي يمكن القول بأن نظام العبادات الإسلامية ليس له مثيل بين الأنظمة القانونية الوضعية وقد تفوق عليها في كل شئ .

٣- النظام الأخلاقي الإسلامي: ينفرد هذا النظام على من غيره من الأنظمة القانونية الوضعية في مسألة ضمان حقوق الإفراد وحرياتهم وذلك من خلال منظومة متكاملة الإبعاد بدءا من إقرار مبدأ ثنائية المسؤولية في المجتمع

الإسلامي مرورا بالصفة الدينية الملازمة للقانون الإسلامي وانتهاء بوجود بعض الأنظمة الإسلامية الطامحة لإصلاح الفرد والجماعة وأشخاص السلطات الحاكمة ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتصور وجود أحد هذه الأنظمة بمعزل عن الأنظمة الأخرى بسبب الترابط الوثيق والمحكم بينها لغاية سامية هي أصلاح النفس البشرية عما يعتريها من الخصال والصفات السيئة وصولا إلى صيانة حقوق الإفراد وحرياتهم .